الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ٩٢
الخميس، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ٤٦ من جدول الأعمال (تابع)

تقديم المساعدة في إزالة الألغام

تقرير الأمين العام (A/50/408)

مشروع القرار (A/50/L.57)

السيد يانغ لي (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية، يود وفد وفد بلدي أن ينضم الى المتكلمين السابقين في الإعراب عن تقديرنا لإدارة الشؤون الإنسانية، التي قدمت لنا إسهامات كبيرة وقيمة فيما يتعلق بقضايا الألغام البرية.

إن قضية الألغام البرية إحدى القضايا الهامة والخطيرة بالنسبة للمجتمع الدولي. وهي من المشاكل التي تترب عليها آثار إنسانية عالمية مدمرة.

وبخلاف الأسلحة التقليدية الأخرى، تمثل الألغام البرية تهديدا خاصا في بيئة ما بعد انتهاء الصراعات. فبعد استتباب السلام بوقت طويل، تستمر الألغام البرية وغيرها من الأجهزة التي لم تنفجر تسبب إصابات عشوائية بالجراح والتشويه والقتل. ونتيجة لذلك، فإن معظم ضحايا هذه الأسلحة من المدنيين وليسوا من المحاربين. وعلاوة على ذلك، يؤدي ما تسببه الألغام من أخطار وعدم طمأنينة الى تأخير عودة اللاجئين الى أوطانهم وتعرقل توصيل الإغاثة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها، وتعوق عملية إعادة بناء الاقتصاد الوطني. والواقع أن الألغام البرية تنذر بِشَر رهيب تتركه للمجتمعات الهشة التي مزقتها الحرب وذلك بإعاقتها لجميع مراحل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية. وبوجود أكثر من ١٠٠ مليون لغم تنتشر في ٦٢ بلدا، وصلت هذه المشكلة الى أبعاد عالمية.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-87037
9587037

وتتطلب خطورة قضية الألغام البرية على الصعيد العالمي اتخاذ اجراءات متضافرة من جانب المجتمع الدولي. ووفقا للقرار ٢١٥/٤٩ عقد الاجتماع الدولي المعني بإزالة الألغام في جنيف في تموز/يوليه الماضي. إن هذا الاجتماع العالمي - الذي حضره قرابة ١٠٠ بلد، من بينها جمهورية كوريا، وهيئات دولية ومنظمات غير حكومية شتى - قد أتاح فرصة هائلة لحشد التأييد الدولي لإزالة الألغام. ومن دواعي التشجيع الكبير لوفد بلدي ما أبدته بلدان عديدة من التصميم والالتزام فيما يتعلق بالتصدي لهذه المشكلة بروح التعاون الدولي خلال الاجتماع الدولي المعني بإزالة الألغام. وبالإضافة الى توليد الدعم المالي الكبير لأنشطة الأمم المتحدة في مجال إزالة الألغام، أدى هذا الاجتماع الذي لا تقدر قيمته بثمن الى زيادة الوعي الدولي بخطورة قضايا الألغام البرية، وكان له دور فعال في زيادة تعزيز التعاون التقني الدولي في هذا الصدد.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن قلقه البالغ إزاء حقيقة أن الألغام التي يجري زرعها في كل عام يتجاوز عددها بكثير عدد الألغام التي تتم إزالتها في نفس الإطار الزمني. ووفقا لتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/50/408 تمت خلال العام الماضي إزالة نحو ١٠٠ ٠٠٠ لغم بري في حين زرع أكثر من مليوني لغم بري جديد. وتبين هذه الأرقام المثيرة للقلق بوضوح أن عملية إزالة الألغام وحدها لا تحل هذه المشكلة الخطيرة. ويجب وضع نهج وقائي أكثر شمولا.

ومن الضروري أولا وقبل كل شيء وضع قيود تحد من انتشار الألغام المضادة للأفراد، مقللة بذلك إمكانية الحصول على نحو غير مسؤول على هذه الأسلحة المميتة. ومن المبادرات الهامة التي اتخذها المجتمع الدولي في هذا الصدد تنفيذ وقف اختياري لتصدير الألغام المضادة للأفراد. ونظرا لأن معظم البلدان المبتلاة بانتشار الألغام البرية في أراضيها لا تقوم في الواقع بتصنيع هذه الألغام، فإن تنفيذ مثل هذه التدابير من شأنه أن يخفف الى حد كبير من الخسائر البشرية والمعاناة الاقتصادية التي تسببها الألغام البرية.

وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر من هذا العام، أعلن وزير خارجية جمهورية كوريا السيد غونغ رو - ميونغ في بيانه أمام الجمعية العامة في دورتها الخمسين قرار حكومتنا باعتماد وقف اختياري لمدة عام قابل للتمديد، مما يؤكد التزام جمهورية كوريا بحسم هذه القضية الخطيرة عن طريق انضمامها الى العدد المتزايد من البلدان التي تنفذ قرارات وطنية بالوقف الاختياري لتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد.

ولئن كان بلدي لم ينضم بعد الى الأطراف في اتفاقية عام ١٩٨٠ المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، فإننا أظهرنا اهتماما شديدا بالجهد الدولي الرامي الى تعزيز البروتوكول الثاني لهذه الاتفاقية. ونأمل في هذا الصدد في أن تحقق الدورات المستأنفة للمؤتمر الاستعراضي المعني بهذه الاتفاقية نتائج مفيدة.

لقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور لا غنى عنه في ميدان تقديم المساعدة في إزالة الألغام. ويثني وفد بلدي على المنظمة لما تبذله من جهود وما تقوم به من أنشطة في هذا الميدان ولتصميمها المستمر على تعزيز فعالية برامج إزالة الألغام. وترى حكومة بلدي أنه ينبغي إبقاء شتى قنوات تقديم المساعدة في إزالة الألغام مفتوحة، سواء كانت من خلال ترتيبات ثنائية أو إقليمية. وبعد أن قلت ما تقدم، أود أن أضيف أننا مقتنعون اقتناعا راسخا مع ذلك بأن الدور التنسيقي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذه الجهود ينبغي تعزيزه بغية تجنب التخصيص غير الكافي للموارد.

وتؤيد حكومة بلدي أيضا صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات من أجل المساعدة في إزالة الألغام الذي أنشأته الجمعية العامة في العام الماضي وفقا لقرارها ٧/٤٨. وفي هذا الصدد، يسرني جدا أن أعلن قرار حكومة بلدي بتقديم تبرع بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار لهذا الصندوق الاستئماني.

وأخيرا، فإن وفد بلدي، باعتباره أحد مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.57 بشأن تقديم المساعدة في إزالة الألغام. يود أن يعرب عن أمله المخلص في أن يعتمد مشروع القرار هذا دون تصويت.

السيد باين (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترغب نيوزيلندا في العمل على الإزالة الكاملة للألغام البرية المضادة للأفراد من مستودعات الأسلحة في العالم. وقد أعلن وزير خارجية نيوزيلندا هذا الهدف من هذه المنصة في بيانه الذي ألقاه في المناقشة العامة. وأود أن أكرر التأكيد عليه اليوم.

واتساقا مع ذلك الموقف، حضرت نيوزيلندا المؤتمر الاستعراضي الأول للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية

معينة المعقود في أيلول/سبتمبر الماضي، وكانت على استعداد لتأييد التوصل الى توافق آراء دولي لإزالة الألغام البرية المضادة للأفراد فورا. ونظرا لأن موقفنا المفضل هذا لم تتح له مع الأسف إمكانية النجاح، فقد شاركنا في عملية الاستعراض بعدد من الأهداف الواضحة التي ترمي الى ضمان التوصل الى أقوى تدابير ممكنة لتحديد الألغام البرية.

وتشمل هذه الأهداف وضع نظام للتحقق والامتثال فعال ومبسط، يتضمن اجراءات لتقصي الحقائق؛ وقيودا على الواردات والصادرات من الألغام المضادة للأفراد، خصوصا بالنسبة للدول غير الأطراف والكيانات غير الحكومية؛ وتمديد أحكام الاتفاقية لتشمل الصراعات الداخلية والدولية - فمن المحزن أن معظم المشاكل المرتبطة بالألغام البرية قد نجمت عن الصراعات داخل الدول وليس بينها - وحظر الألغام التي لا يمكن الكشف عنها والألغام التي صممت لأن تنفجر بمجرد أن تقترب منها معدات الكشف عن الألغام؛ وحظر الألغام البرية طويلة الأمد؛ ومقترحنا الداعي الى عقد مؤتمرات استعراضية أكثر تواترا.

ومن المؤسف أنه لم يكن من الممكن اعتماد مثل هذه الخطوات المؤقتة. ومن الواضح أننا نحتاج الى مزيد من العمل لإقناع بعض الدول بأن القواعد الدولية قد تغيرت. ونحن نلتزم ببذل هذا الجهد عندما يعود المؤتمر الاستعراضي الى الانعقاد في كانون الثاني/يناير من العام المقبل.

وأحد العوامل التي توفر بعض الأمل هو أن الجمعية العامة اعتمدت بتوافق الآراء قبل يومين القرار بالوقف الاختياري لتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد. وبالترحيب بالوقف الاختياري من جانب واحد الذي اعتمده حوالي ٢٥ بلدا فإن الجمعية العامة شجعت بلدانا أخرى على أن تحذو نفس الحذو، وحثت جميع الأطراف في الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة أن تتوصل الى اتفاق أو الى تدابير لتعزيز أوجه الحظر والقيود التي تحكم استخدام الألغام البرية ونقلها.

ولكن، في الوقت الذي نبحث فيه عن حلول قانونية طويلة الأجل لمشكلة الألغام البرية فإن المشكلة تتزايد في النمو. وكما سمعنا في الاجتماع الدولي المعني بإزالة الألغام الذي عقد في هذا العام في جنيف بمقتضى القرار ٢١٥/٤٩ يوجد الآن أكثر من ١١٠ ملايين لغم بري في أراضي أكثر من ٦٠ بلدا. والأسوأ من ذلك، كما سمعنا اليوم مرة أخرى، فإنه على الرغم من أننا أزلنا ١٠٠ ٠٠٠ لغم في العام الماضي، فقد زرع أكثر من مليوني لغم جديد.

هذه تركة مخيفة للمواطنين المدنيين في جميع أنحاء العالم. فالمئات من البشر يقتلون أو يشوهون في كل اسبوع، معظمهم من المدنيين الأبرياء، وكثرون منهم من الأطفال العزل.

وتناول اجتماع جنيف هذه المسألة على مستويين، أولا، مكن الحكومات من التعهد بتوفير أكثر من ٢٠ مليونا من الدولارات الأمريكية للصندوق الاستئماني الطوعي للتبرعات من أجل المساعدة في إزالة الألغام، بالإضافة الى مبلغ ٦٠ مليونا من الدولارات الأمريكية توجه الى أنشطة إزالة الألغام الأخرى. وإدراكا منا للدور الإنساني الحيوي الذي يقوم به الصندوق الاستئماني واحتياجه الى تمويل منتظم مضمون فقد تعهدت نيوزيلندا بأن تقدم للصندوق ١٠٠ ٠٠٠ دولار نيوزيلندي كل سنة في السنوات الثلاث المقبلة، هذه الإسهامات، بالإضافة الى التمويل من الميزانية العادية، تساعد في إقامة برامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام على أساس مالي سليم.

ومكّن الاجتماع أيضا الخبراء من التداول بشأن سلسلة كاملة من القضايا المتصلة بإزالة الألغام، بهدف وضع برامج تستخدم الأموال المتاحة على نحو أكثر فعالية وكفاءة.

وترى نيوزيلندا أنه يمكن بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد. ونقول ذلك على أساس خبرتنا المكتسبة سواء في الميدان أو هنا في مقر الأمم المتحدة.

وتشارك نيوزيلندا في عمليات إزالة الألغام التي تقوم بها الأمم المتحدة في أفغانستان وكمبوديا وموزامبيق وأنغولا. وفي موزامبيق اضطلعنا بدور قيادي في تمويل برنامج كان يواجه مشاكل خطيرة في التنفيذ. كما أننا نشارك الآن في المساعدة في حل المشاكل التي تواجه التنفيذ في أنغولا.

وفي وسط البوسنة قامت الكتيبة النيوزيلندية لحفظ السلام، بناء على مبادرة منها، بتقديم برنامج مبتكر للتثقيف من أجل التوعية بوجود الألغام، بدأت وحدات أخرى لحفظ السلام في الأخذ به.

وهنا في نيويورك سرنا أن نرى الأمين العام جعل إدارة الشؤون الإنسانية مركزا لتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال إزالة الألغام. وهذا المركز ضروري إذا أرادت المنظمة أن تستفيد من الدروس المستقاة من العمليات المختلفة. وينبغي ألا توجد أبدا حاجة الى أن ينفق مديرون للبرامج المختلفة وقتا في محاولة تعلم الأمور التي سبق تعلمها.

ولذلك أسهمت نيوزيلندا ماليا في تعزيز وحدة إزالة الألغام ووضع السياسات في إدارة الشؤون الإنسانية، وبالإضافة الى ذلك قدمنا ضابطين من قوات الدفاع النيوزيلندية متخصصين في إزالة الألغام للعمل في الأمانة العامة.

ومشروع القرار المعروض علينا اليوم في الوثيقة A/50/L.57، وهو المشروع الذي شاركت نيوزيلندا في تقديمه، يسجل التقدم الكبير الذي أحرز في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على أن تتناول بفعالية تحدي عمليات إزالة الألغام. ولكننا نحتاج الى مزيد من العمل. فلا يزال تداخل كبير قائما بين أنشطة نزع الألغام التي تضطلع بها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون الإنسانية. وكما قلت من قبل، فإن الأمين العام عيّن إدارة الشؤون الإنسانية كنقطة تنسيق لأنشطة إزالة الألغام. وترى نيوزيلندا أنه ينبغي للأمم المتحدة أن ترتب موارد نزع الألغام في إدارة الشؤون الإنسانية وفي إدارة عمليات حفظ السلام حتى تضمن اتخاذ نهج أكثر فعالية وتنسيقا إزاء إزالة الألغام وذلك دعما لعمليات حفظ السلام وللمتطلبات الإنسانية سواء خلال فترة الولاية أو بعدها.

وتقوم حاجة الى زيادة التأكيد على بناء القدرات الوطنية. فهذا من شأنه أن يوفر الأمل الوحيد في إزالة الألغام على نحو متواصل طويل الأمد. يوجد على المدى القصير دور لاستخدام طاقات وخبرات أفرقة نزع الألغام التي يتم التعاقد عليها، والمنظمات غير الحكومية، غير أن ذلك لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يقلل من حاجة البلدان التي يهددها خطر الألغام الى التأكيد على بناء قدراتها الوطنية الخاصة في مجال نزع الألغام. وتوجه نيوزيلندا جميع إسهاماتها حتى الآن الى بناء هذه القدرات وسنواصل تركيز جهودنا في ذلك الاتجاه.

ولا يمكننا أن نوفر حلولا فورية لهذه المشكلة المدمرة. ولا يمكننا إلا أن نقدم مساعدتنا وخبرتنا الى المتضررين. ونحن نحث الآخرين على الانضمام إلينا - سواء على طاولة المفاوضات الدولية أو في ميادين الألغام في جميع أنحاء العالم - في إثبات وجود التزام دولي بتخفيض الخطر الذي يمثله وجود الألغام البرية، أو بإزالته في يوم ما.

السيد أوتش (كمبوديا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الجمعية العامة، باتخاذ قرارات في السنتين الماضيتين بشأن البند ٤٦ من جدول الأعمال المعنون "تقديم المساعدة في إزالة الألغام"، تشارك على نحو واضح ومقنع، في القلق الذي يشعر به العالم إزاء التهديد الخطير الذي تتعرض له حياة الملايين من البشر نتيجة لزرع الملايين من الألغام البرية في عدد كبير من بلدان العالم بما في ذلك مملكة كمبوديا. وتحيط علما بالجهود الضخمة التي يقوم بها المجتمع الدولي لإيجاد حل حاسم لهذه المشاكل، ولتخفيف المعاناة والألم الذي لا يوصف الذي تسببه هذه الألغام للمدنيين الأبرياء بما في ذلك النساء والأطفال، ولحماية حقهم في الحياة وفي التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وقد درس وفدي باهتمام كبير محتويات التقرير المفصل الذي قدمه الأمين العام والذي يرد في الوثيقة A/50/408. ونود أن نقدم له شكرنا العميق. فهذا التقرير يبين طبيعة وأبعاد مشكلة الألغام البرية وغيرها من الأجهزة المتفجرة، ويشير الى الجهود التي لا تكل التي تبذل على المستويين الوطني والدولي لحل المشاكل الملحة التي ينطوي عليها الأمر ويلقي الضوء على نطاق العمل الذي نواجهه وعلى تعقد هذا العمل. ويوضح أسباب الحاجة الملحة الى تعزيز وتحسين تنسيق الجهود الدولية لتوفير المساعدة في إزالة الألغام.

ونؤيد الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام في التقرير الذي سبقت الإشارة إليه، فيما يتعلق بالنظر في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة خلال الاجتماع المقبل للدول الأطراف وفرض قيود ذات مغزى على نقل الألغام البرية ومكوناتها والتكنولوجيا المتصلة بالألغام البرية وتنفيذ الوقف الاختياري لتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد وذلك وفقا لقراري الجمعية العامة ٧٥/٤٨ كاف و ٧٥/٤٩ دال.

لقد عانت كمبوديا من حرب طويلة. وهي تتحمل مزيدا من المعاناة نتيجة لوجود الألغام التي تعوق عملية التعمير الوطنية بعد أن انتهى الصراع بوقت طويل.

وفي اتفاقات السلام الموقعة في باريس في ١٩٩١، كانت إزالة الألغام أحد الحلول التي قدمت لمشاكل كمبوديا

والتي تستهدف كفالة عودة الحياة الاجتماعية والاقتصادية الطبيعية بعد أكثر من ٢٠ عاما من الحرب التي خلفت وراءها مناطق عديدة من بلدنا مبتلاة بما يتراوح بين ٨ و ١٠ ملايين لغم بري. وحسبما بيَّن الأمين العام في تقريره، فقد فُقِدَ واحد من كل ٢٣٦ كمبوديا إمكانية استخدام أحد أطرافه على الأقل. وهناك في الوقت الحاضر ٠٠٠ ٤٠ من مبتوري الأطراف.

ولا تزال هذه الألغام البرية تحصد مزيدا من الضحايا كل شهر - غالبيتهم ممن تتراوح سنهم بين ٢٠ و ٣٠ سنة وسيستمر هذا الخطر الذي يتهدد أرواح شعبنا لمدة ٧٥ سنة أخرى؛ وستتطلب إزالته استثمارات هائلة من الوقت والمال. وبالنسبة للبلدان الفقيرة، مثل كمبوديا، فإن هذه المهمة الثقيلة عبء إضافي زيادة على الخراب الذي خلفه نظام حكم الخمير الحمر وسنوات الحرب.

إن حكومة كمبوديا الملكية، وعيا منها بمسؤوليتها على المستوى الإنساني رغما عن مواردها الشحيحة، قد أنشأت في حزيران/يونيه ١٩٩٢، بدعم من سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، مركز كمبوديا للعمل على إزالة الألغام لكي يتولى مسؤولية برنامج إزالة الألغام التابع للسلطة الانتقالية، وذلك كوسيلة لتسليح نفسها بهيكل وطني متكامل لتدعيم الطرق التي تتبعها لمعالجة مسألة إزالة الألغام. وبفضل هذا البرنامج للمساعدة في إزالة الألغام، الذي بدأه على نحو مشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الإنسانية، بدأ مركز كمبوديا للعمل على إزالة الألغام عملياته في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، وقد التزم بوضع برنامج لإزالة الألغام، بالتعاون مع المجتمع الدولي، يضم أربعة مكونات رئيسية: إزالة الألغام، والتدريب على إزالة الألغام، ومسح الألغام، والتوعية بالألغام.

وقد أنشئ مجلس إدارة المركز في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٥، في أعقاب قرار أصدرته الحكومة. ودور هذا المجلس أن يزود المركز بمبادئ توجيهية تتمشى مع برنامج الحكومة للتعمير، وهو البرنامج الذي تشكل إزالة الألغام إحدى أولوياته. وبالإضافة الى مجلس الإدارة، فقد شكلت لجنة توجيهية مكونة من ممثلي البلدان المانحة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتجتمع هذه اللجنة مرة كل ستة أشهر. ويُطلب من المركز أن يقدم الى كل اجتماع خطة عمل وتقريرا مرحليا وأي مسائل أخرى ذات أهمية، لمناقشتها.

وسينتهي التمويل الذي يقدمه المجتمع الدولي لعمليات إزالة الألغام كجزء من هذا البرنامج في نيسان/أبريل ١٩٩٦، في نفس الوقت الذي ستواجه فيه حكومة كمبوديا الملكية بالضبط صعوبات رئيسية، اقتصادية ومالية معا، وبينما تكون أرواح الألوف من الكمبوديين معرضة بعد للتهديد اليومي من الخمير الحمر الخارجين على القانون، الذين يقومون على طوال خط الحدود بين كمبوديا وتايلند بأعمال تدمير وتخريب مستمرة ضد وجودهم السلمي. وما دامت هذه الأنشطة مستمرة، فإن عدد المشردين والضحايا سيزداد باستمرار.

وفي هذا الصدد، وبالتوازي مع الجهود التي لا تكل التي تضطلع بها حكومة كمبوديا الملكية، وبغية الحل السلمي لهذه المسائل، فإن وفدي يود أن يناشد جميع البلدان الصديقة والمجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدة الى مركز كمبوديا للعمل على إزالة الألغام لما بعد الموعد النهائي في نيسان/أبريل ١٩٩٦ بحيث يستطيع أن يحل هذه المشكلة العاجلة نهائيا.

وأود اغتنام هذه الفرصة الرسمية للإعراب عن الامتنان العميق الذي تكنه حكومة كمبوديا وكل شعبها لحكومات وشعوب استراليا وبلجيكا وكندا والدانمرك والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وهولندا واليابان ونيوزيلندا والنرويج والمملكة المتحدة والسويد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجميع هيئات الأمم المتحدة الأخرى المعنية لما قدمته من مساعدات حسنة التوقيت ومنزهة عن الأغراض الى برنامج إزالة الألغام في كمبوديا. كما نتوجه بالشكر الى المنظمات غير الحكومية، مثل منظمة المعونة الشعبية النرويجية والمنظمة الدولية للمعوقين وصندوق هالو الائتماني والمجموعة الاستشارية للألغام وجماعة المساعدات الفرنسية المتخصصة، لما قدمته من عون ولتعاونها الوثيق المثمر.

إن مشاكل استزراع الأرض والمآسي الإنسانية التي تحدث في البلدان المتضررة والتكلفة العالية للإزالة تشكل سببا كافيا للعمل المشترك من أجل الحظر الشامل لتصنيع الألغام وتصديرها. وقد أعربت حكومة كمبوديا الملكية بهذه الروح عن تأييدها الكامل للاقتراح الذي قدمه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة بالقضاء بشكل نهائي على الألغام البرية المضادة للأفراد، وهي مستعدة فعليا للتوقيع على اتفاقية جنيف المؤرخة ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠ - اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية

معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر - وبروتوكولاتها. كما أن من دواعي سعادة الحكومة الكمبودية أن تتقدم بمشروع القرار A/C.1/50/L.45 بخصوص الوقف الاختياري لتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد، ومشروع القرار A/50/L.57 بخصوص تقديم المساعدة في إزالة الألغام، والمعروضين على الجمعية العامة للبت فيهما اليوم.

السيد راو (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن جميع مناقشات مشكلة الألغام البرية محملة باحصائيات وصور شفوية ذات طابع مروع ومقلق الى حد بالغ، تستحضر صور عدد من المدنيين، من بينهم أطفال، قتلوا أو أصيبوا، ومدى إصاباتهم، وتكلفة إعادة تأهيلهم، وتأثير ذلك على أسباب رزقهم والآفاق المرتقبة لحياتهم العائلية، ومساحة الأرض الصالحة للزراعة التي خربت والآثار الاجتماعية والسياسية الموهنة للعيش في ظل مصدر دائم للرعب.

ويجب أن تكون إزالة الألغام إحدى أعلى الأولويات في التعاون الإنمائي، الثنائي ومن خلال الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على حد سواء. وليس هناك طريقة بسيطة لتنشيط الموارد الضرورية لإزالة الألغام. إننا ندرك أن هناك بعدا سياسيا للمناقشات الحكومية الدولية حول هذه القضية يديم الشعور بأن البلدان المتقدمة النمو تدخر لنفسها، من أجل استفادتها التجارية والعسكرية، تكنولوجيات جديدة وفعالة لإزالة الألغام، كان ينبغي أن تسلم الى الأمم المتحدة.

وأحب أن أقتبس من أحد الكتّاب قوله بخصوص هذا الموضوع:

"من المحتمل أن تساوي تكاليف إزالة الألغام، إذا ما اضطلع بها بطريقة جادة، الميزانيات الإنمائية الكاملة لبعض ن أفقر البلدان المبتلاة بالألغام. والسبب في ذلك أن إزالة الألغام لا تزال تتكون بالأساس من شخص يمسك عصا يتحسس بها الأرض في مساحة سنتيمترات قليلة في المرة الواحدة. إنه عمل بطيء وخطر، ويقاس التقدم فيه بالأمتار المربعة وليس بالكيلومترات. وجميع البدائل المتاحة لها قيود بارزة، والطرق الملائمة لفتح ثغرات في حقول الألغام بميدان المعركة لا تناسب الإزالة على مساحات كبيرة ضرورية لإزالة الألغام على الصعيد المدني. وتجرى مناقشة تكنولوجيات جديدة من أجل إزالة الألغام على الصعيد المدني، إلا أنها لا تزال محدودة الاستخدام أو قيد البحث والتطوير. ويوافق خبراء إزالة الألغام بصفة عامة على أن هذه التكنولوجيات الجديدة وإن كان من الجائز أن تحقق وفورات هامة في التكلفة والوقت في بعض حالات الإزالة، فلن تفلح أي تكنولوجيا "سحرية" في القضاء على المشكلة".

وينبغي لنا في هذا السياق أن نسترعي انتباه الوفود الى القرار الذي اتخذ بشأن الألغام البرية المضادة للأفراد في المؤتمر الدولي السادس والعشرين للصليب الأحمر

الهلال الأحمر الذي اختتم توا، والـــذي يحث الدول على اتخاذ إجراءات ملموسة لزيادة دعمها لجهود إزالة الألغام.

إن إزالة الألغام، بالمعدل والحجم اللذين نحتاج إليهما في القيام بتلك الإزالة، تتطلب مالا - كثيرا من المال - وخبرة وبرامج تدريب. وكانت استراليا في صدارة مقدمي المساعدة على إزالة الألغام، سواء من حيث الإسهامات المالية أو من حيث خدمات خبرائنا من قوات الدفاع لدينا. وكنا من أوائل البلدان في أفغانستان في ١٩٨٩، وكنا آخر من خرج منها في ١٩٩٣. وقد ساعدنا في ذلك الوقت على تدريب أكثر من ١٤ ألف أفغاني على إزالة الألغام.

ولا يزال العاملون فـــي قوات الدفاع الاسترالية يخدمون في موزامبيق وكمبوديـــا. ونقدم أيضا التمويل لإزالة الألغام الى المركز الكمبودي للعمل على إزالة الألغام وإلى البرنامج المعجل لإزالة الألغام في موزامبيق، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/إدارة الشؤون الإنسانية، وكذلك إلى مكتب الأمم المتحـــدة لتنسيق المساعدة لأفغانستان.

وقد أنفقنا أربعة ملايين دولار على إزالة الألغام في كمبوديا في ١٩٩٤، وكما أعلنا في اجتماع إزالة الألغام في تموز/يوليه، فإن إسهامنا لمركز كمبوديا لعمل على إزالة الألغام، في السنة المالية ١٩٩٥-١٩٩٦، يبلغ ٢,٥ مليون دولار. ونقدم أيضا مساعدة مالية للصليب الأحمر الاسترالي لأعمال المعالجة وإعادة التأهيل التي يقوم بها في كمبوديا.

وإسهامنا المالي الحالي في إزالة الألغام في أنغولا وأفغانستان وموزامبيق يقرب من مليون دولار. وأسهمنا بنصف مليون دولار لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات. وقد زدنا فـــي استراليا إنفاقنـــا على إزالة الألغام وعلى بحوث التكنولوجيا إلى مليون دولار أمريكي سنويـــا. إن إسهامنا المالي في إزالة الألغـــام يبلغ في مجموعـــه ما يناهز عشريـــن مليـــون دولار استرالي.

وإذ نفخر بسجلنا، نستوحي أيضا شجاعة المدنيين المحليين في المناطق الموبوءة بالألغام، في تعلم العمل الخطر والشاق الذي تقتضيه إزالة الألغام، في سبيل حماية أسرهم وإعادة بناء اقتصادهم.

وبعد أن بيَّنت بوضوح الخطوط العريضة للاهتمام المباشر من حكومة استراليا بهذا الموضوع، أود أن أقدم بضع ملاحظات إضافية.

فمن الجوانب الأكثر إقلاقا لمشكلة الألغام البرية أننا لا يمكن أن نكون على يقين، وهناك فعلا سبب للشك في ذلك، من أننا أصبحنا قريبين علـــى أي نحو من معدل وحجم إزالـــة الألغام اللازمين لخفض عدد الألغام التي وضعت، فضلا عن اقتحـــام حقيقي لذلك الميـــدان. وبالإضافة إلى تطبيق مزيد من الموارد، نحتاج إلى معرفة أننا قلصنا بصفة جذرية معدل وضع الألغام الجديد.

إني أخشى أن تكون هناك دول تقوم فيها القوات المسلحة النظامية، ومجموعات المتمردين أو المدنيون بوضع ألغام في الوقت الحاضر بالذات. كما أخشى أن يكون صناع الأسلحة في بعض الدول، قائمين، في الوقت الذي اتكلم فيه الآن، بتصدير ألغام، غير عابئين باحتمال استعمالها بطريقة هوجاء ووحشية، بما ينتهك المبادئ الإنسانية الأساسية المتعلقة بحماية المدنيين من الهجوم الذي يشن عمدا وعلى نحو عشوائي. إن على هذه الدول أن تمارس مسؤوليتها في وضع حد للاستعمال العشوائي للألغام.

وتحث استراليا جميع الحكومات علـــى البدء بالتصديق على اتفاقية ١٩٨٠ المعنية بأسلحة تقليدية معينة، وأن تأخذ، على الصعيد الوطني، بأصرم ما يمكن من القواعد بشأن استعمال واستيراد وتصدير الألغام البرية، وأن تكفل التنفيذ الفعلي لتلك القواعد في المناطق الخاضعة لرقابتها. وفي هذا الصدد نرحب بزيادة معدل الانضمام إلى الاتفاقية، منذ عقد المؤتمر الاستعراضي الحالي قبل سنتين. عندئذ كان عـــدد الدول الأطراف يتراوح ما بين ٣٠ و ٣٥. وبانضمام أوغنـــدا وتوغو في الآونة الأخيرة يبلغ العدد في حسابنا ٥٧ دولة، أي ما يناهز الضعف. ونأمل أن يستمر هذا الاتجاه.

إن الدول الأطـــراف في اتفاقية ١٩٨٠ يجب أن تضرب مثلا على جعل القواعـــد الواردة في البروتوكول الثاني، الذي يشمل الألغام البرية، أقوى ما يمكن. وبالطبع فإن النتيجة المثلى، من وجهة نظـــر المصالح الإنسانية، تكون حظرا على الألغام البرية. بيد أننا نفترض أن هدف المتفاوضين في المؤتمر الاستعراضي، الذي بدأ في فيينا في أيلول/سبتمبر الماضي، هو إيجاد توازن بين الشواغل الإنسانية والشواغل العسكرية. ونعتقد أنهم يحتاجون إلى

رفع مستوى الأهداف التي يصبون إليها الى أعلى مما فعلوا حتى الآن، في سبيل إيجاد التوازن السليم.

ومما يقلقنا أنه في أيلول/سبتمبر كانت بعض الوفود تشكك في مبادئ أساسية تتعلق بحماية المدنيين، مثل وضع السياجات والعلامات حول حقول الألغام. إن سفيرنا لنزع السلاح، عند تعليقه في فيينا على الظروف التي أدت إلى تعليق المؤتمر قال:

"إن الحكومة الاسترالية تتطلع إلى هذا المؤتمر ليقدم رؤيـــة بعيدة النظر من النوع الذي أدى في الماضي إلى تحقيق الاتفاقات الدولية على القواعد الإنسانية مثل اتفاقيتي لاهاي وجنيف، وعلى طريقة شن الحروب. إن هاتين الاتفاقيتين وبروتوكلاتهما، تقضي بأنه يجب وجود توازن بين المصالح الإنسانية والأمنيـــة. ونعتقد أن المؤتمر، حتى الآن، لم يعط الشواغل الإنسانية وزنها الحق".

والواقع أننا لاحظنا أن التفكير الكامن وراء بعض المراكز لم يكـــن له مبرر حتى من وجهة نظر المنطق العسكري، وإنما كان متصلا بالتكلفة المالية لجعل المخزون متمشيا مع الالتزامات الجديدة، بحيث تحظر مثلا، كما ينبغي، الألغام البلاستيكية التي لا يمكن كشفها.

وقد أحرز المؤتمر فعلا تقدما محسوسا نحو الاتفاق على قضايا هامة، مثل تطبيق الاتفاقية على النزاعات المسلحة غير الدولية، والقيود على عمليات النقل، وإنشاء آلية لعقد اجتماعات منتظمة من الدول الأطراف، وعقد مؤتمرات استعراضية كل خمس سنوات. ونحن نتطلع إلى جميع الوفود إلى الدورات المستأنفة للمؤتمر الاستعراضي كي تكفل توطيد ذلك التقدم.

ونتطلع كذلك إلى استمرار تعزيز المعايير الدولية في هذا المجال. إن هدف استراليا هو أن تتخلى الدول على الأقل، ريثما يوجـــد استعداد لحظر الألغام البرية، عن الألغام الطويلة الأجل الغادرة. وإلا فإن مشكلة إزالة الألغام لن تزول أبدا، وستستمر الصـــور المزعجة التي جمعتنا اليوم تغشي خواطرنا وخواطر الأجيال المقبلة.

السيد إيبارا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أولا، وبالنيابـــة عن بنمـــا، والسلفادور، وغواتيمالا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، وهندوراس أود أن أشكر الأمين العـــام على تقريـــره (A/50/408) الـــذي عنوانـــه "تقديم المساعدة في إزالة الألغام". إن هذه وثيقة موضوعية عن أنشطة الأمم المتحدة وبرامجها الخاصة بمشكلة إزالة الألغام. غير أننا نود أن نعرب عن قلقنا إذ نرى أن ذلك التقرير يذكر بشكل غير كامل مشكلة إزالة الألغام في أمريكا الوسطى. مثال ذلك أنه لا يشير إلى نيكاراغوا، على الرغم من أن تقريرا كاملا عن حالة إزالة الألغام هناك، قدم في تموز/يوليه من هذا العام إلى إدارة الشؤون الإنسانية. ونكون شاكرين جدا لتصحيح هذا الإغفال المتعلق بنيكاراغوا، وكذلك ببلدان أمريكا الوسطى الأخرى التي لم تذكر في التقرير.

إن بلدان أمريكـــا الوسطى تتدخل، للسنة الثالثة على التوالي، تدخلا مشتركا في هذا الموضوع ذي الأهمية القصوى لمنطقتنا. ونكرر من جديد تأكيد قلقنا العميق من جـــراء وجود ألغام وغيرهـــا من الأجهزة التي لم يتم تفجيرها، فـــي معظم أمريكا الوسطى. إن وجود هذه الألغام قد أدى إلى جرائر اقتصادية وإنسانية تعرقل العودة إلى الأحوال الطبيعية، التي تشجع على تنمية المنطقة كلها.

إن إزالة الألغام في بلداننا لا غنى عنها للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، خصوصا نظرا للظروف السائدة في بلدان خربتها سنوات من النزاع، وتعاني من الطابع المعقد والمكلف لبرامج إزالة الألغام.

وبالتالي فإن إسهـــام المجتمع الدولي، سواء أكان ثنائيا أو متعدد الأطراف أو من خلال مساهمات المنظمات الإقليمية أو هيئات الأمم المتحدة، ضروري للمساعدة على تخفيف الآثار المفجعة لوجود الألغام في بلادنا.

ولهذا السبب، فإننا نلاحظ بارتياح شديد عقد الأمين العام الاجتماع الدولي المعني بإزالة الألغام في جنيف من ٥ إلى ٧ تموز/يوليه ١٩٩٥، ونرحب بالتعهدات الملموسة بتقديم تبرعات مالية أثناء المؤتمر إلى الصندوق الاستئماني للتبرعات من أجل المساعدة في إزالة الألغام. وستمكن هذه المساهمات الأمم المتحدة من بدء ودعم العمليات بطريقة أفضل توقيتا وفعالية. ومن المهم أيضا أن نلاحظ أن اجتمـــاع جنيف زاد من وعي المجتمع الدولي بالمشاكل المتصلة بالألغام البرية. ومن شأن عقد اجتماع تكميلي في المستقبل القريب أن ييسر كثيرا أعمال المتابعة في هذه المهمة الحاسمة الملحة.

وقد شاركت أمريكا الوسطى بنشاط في مؤتمر جنيف، حيث نظمت، بمشاركة مجلس الدفاع المشترك

بين الدول الأمريكيـــة التابع لمنظمة الدول الأمريكية، اجتماعا ليبلغ أعضاء المجتمع الدولي - لا سيما المتعاونون - عن الحالة الراهنة لإزالة الألغام في أمريكا الوسطى. وأكدنا أيضا على أهميـــة المساعدة الدولية التقنية والاقتصادية وعلى التعاون، الثنائي والمتعدد الأطراف، تأييدا للجهود التي تبذلها حكومـــات أمريكـــا الوسطى لمواصلة العمل ببرامج إزالة الألغام.

وفي هذه المناسبة، انضمت أمريكا الوسطى، كما فعلت في السنتين الماضيتين، إلى مقدمي مشروع القرار بشأن المساعدة في إزالة الألغام بغية الإسهام في إيجاد حل لهذه المشكلة الصعبة.

وبنفس الروح، قدمت بلدان برزخ أمريكا الوسطى إلى الجمعية العامة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر مشروع قرار معنونا "تقديم المساعدة والتعاون الدوليين للتحالف من أجل التنمية المستدامة فـــي أمريكا الوسطى". وقد اعتمد مشروع القرار في ١٢ كانون الأول/ديسمبر بوصفه القرار ٥٨/٥٠ باء. ويناشد القرار الأمين العام، وهيئات منظومة الأمم المتحدة - لا سيما إدارة الشؤون الإنسانية والمجتمع الدولي أن يقدموا إلى حكومات بلدان أمريكا الوسطى المساعدة المادية والتقنية والمالية التي تحتاجها لاستكمال أنشطـــة إزالة الألغام في المنطقة، وأن تدخل هذه الأنشطة في الأولويات التي يركز عليها البرنامج الجديد لتقديم المساعدة والتعاون الدوليين لأمريكا الوسطى، بغية تحسين الظروف للنهوض بعملية التعمير والتنمية المستدامة، ومن ثم تحقيق سلام وطيد ودائم في المنطقة.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر الجمعية العامة ومختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ولا سيما الأمين العام على مناشدتهم تقديم المساعدة المادية والتقنية والمالية اللازمة إلى حكومات أمريكا الوسطى لاستكمال أنشطة إزالة الألغام في المنطقة.

ولتيسير إدارة أنشطة إزالة الألغام، وفرت حكومات بلدان أمريكـــا الوسطى لإدارة الشؤون الإنسانية بنك بيانات لإزالة الألغام يشتمل على معلومات كاملة تتصل بأنشطة إزالة الإلغام التي اضطلع بها حتى الآن.

وقد أعيقت أعمال إزالة الألغام في امريكا الوسطى نتيجة لعدم وجـــود التعاون المالي والتقني المطرد، وهو ما تمس حاجة حكومات أمريكا الوسطى إليه لاستكمال الأنشطة التي ابتدأتها بالفعل في هذا الميدان.

ويجب أن نؤكد أيضا على الحاجة إلى تنسيق واسع وفعال للحيلولة دون تكرار الجهود ودون إهمال مناطق معينة، لأن هذا قد تكون له آثار ضارة على نتائج برامج البلدان المتضررة. والتنسيق الأكبر والمتنامي بين مختلف هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المشاركة في هذه المساعي - وهي في حالتنا، منظمة الدول الأمريكية مسألة لا غنى عنها لنحقق أفضل النتائج الممكنة في المهمة التي حددناها لأنفسنا.

ونرحب بالتدابير التقييدية التي اعتمدها عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحـــدة فيما يتصل بنقل أو انتاج أو تخفيض الألغام البرية والأجهزة المضادة للأفراد الموجودة بوصفها خطوة أولى نحو إزالتها كليا.

وبهذه الروح، أكدت بلدان منطقتنا ثانية على أن إبرام اتفاق عام يمكن التحقق منـــه على حظر وتقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة من شأنه أن يخفف إلى حد كبير معاناة السكان المدنيين والمتحاربين. ولهذا السبب، نأسف لأن مؤتمر استعراض اتفاقية عام ١٩٨٠، الذي عقد في فيينا في الفترة من ٢٥ أيلول/سبتمبر إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام لم يستوف نظره في حظر وتقييد استعمال الألغام والفخاخ المتفجرة وغيرها من الأجهزة المشار إليها في البروتوكول الثاني للاتفاقية. لهذا السبب، نحث الدول الأطراف على مضاعفة جهودها لاختتام المفاوضات، التي تستهدف تعزيز البروتوكول، أثناء الجلسات المستأنفة لمؤتمر الاستعراض التي ستعقد في جنيف في الفترة من ١٥ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ والفترة من ٢٢ نيسان/ابريل إلى ٣ أيار/مايو ١٩٩٦.

ونحن في أمريكا الوسطى ندرك أهميـــة تزايد عدد البلدان التي وقعّت وصادقت على اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وبلداننا تتخذ التدابير اللازمة لتصبح أطرافا في الاتفاقية وبروتوكولاتها في المستقبل القريب.

وبمرور كل يـــوم، يزداد وعـــي المجتمع الدولي بالمشاكل التي تعم العالم بأســـره بسبب الألغام البرية. ومع ذلك، لم يعطل في العام الماضي سوى ٠٠٠ ١٠٠ لغم بري في حين زرع من مليوني إلى ٥ ملايين لغم. وتبرز هذه الأرقام حقيقة أن هذه المشكلة غير مستتبة؛ إنها أزمات إنسانية متكررة تتردى يوما بعد يوم وبحاجة إلى جهود كبيرة وإرادة سياسية إذا كنا نريد وضع نهاية لوضع

غير إنساني تدمر فيه الحياة البشرية، كما تدمر فيه البيئة ككل أيضا. لذلك، فإننا نرى أنه لزام علينا أن نكرر ثانية القول إن الحل النهائي للمشكلة الناتجة عن وجود الألغام والأجهـــزة التي لم تنفجر في مختلف أنحاء العالم هو تحقيق حظر شامل على إنتاج وتخزين وتصدير وانتشار هذا النوع من الأسلحة غير الإنسانية، ويجب أن تنصب جهود المجتمع الدولي في المستقبل على هذه الأهداف. وأمريكـــا الوسطى يمكن الاعتماد عليها بثقة تامة في هذه الجهود.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

في ضوء رغبة الأعضاء في الانتهاء من مناقشة هذا البند بسرعة، وبناء على طلب مقدمي مشروع القرار، أود أن أستشير الجمعية بغية أن ننتقل مباشرة إلى البت في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.57. وفي هذا الصدد، ونظرا لأن مشروع القرار لم يعمم حتى صباح اليوم، من الضروري أن نتخلى عن تطبيق الحكم ذي الصلة من المادة ٧٨ من النظام الداخلي، الذي ينص:

"... ولا يجوز، كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحـــه للتصويت في أية جلسة من جلسات الجمعية العامـــة ما لم تكن قد عممت نسخ منه على جميع الوفود في موعـــد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة".

إن لم أسمع أي اعتراض، سأعتبر أن الجمعية توافق على هذا المقترح.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نبدأ الآن النظر في مشروع القرار A/50/L.57.

أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك الذي يود أن يدلي ببيان تعليلا لموقفه قبل البت في مشروع القرار. هل لي أن أذكر الوفود بأن بيانات تعليل التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وبأنها تدلي بها من مقاعدها.

السيد تللو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): سيصوت وفد المكسيك مؤيدا مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.57.

إن الملايين من الألغام البرية ما زالت دفينة على نحو خطر كأدوات لا ترحم تقف شاهدا علـــى الحروب، ومن المحزن على وجه الخصوص انفجار هـــــذه الأجهزة في مناطق تمت فيها فعلا تسوية النزاعات. وبطبيعة الحال، تنظر المكسيك نظرة إيجابية الى التدابير الرامية الى التخفيف من معاناة آلاف الضحايا، بمن فيهم الأطفال.

وبالرغم من ذلك لا يسعنا أن نخدع أنفسنا ويجب علينا ألا نخدع أنفسنا. فالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإزالة الألغام لن تكون كافية أبدا. ويجب علينا أن ندرك أنه بسبب التكاليف الباهظة والصعوبات الجمة في هذا المجال، فإن عدد الألغام التي تمت إزالتها أو تم نزعها أقل بكثير، وفي الواقع أقل بكثير جدا - حسبما نعرف جميعا، وحسبما قال العديد من المتكلمين الذين استمعت اليهم اليوم - من عدد الأجهزة التي يتم زرعها في زوايا العالم الأربع.

وإن إزالة الألغام ووقف تصديرها هما هدفان ساميان، ولكبد لا يعدوان كونهما مسكنين لا يحلان بأي شكل من الأشكال المشكلة التي يعترف الجميع بأنها تضرهم.

فإذا استهدفت حقا جميع الدول الأعضاء الممثلة هنا القضاء على أية إمكانية لقتل الأطفال والنساء والرجال أو جعلهن مقعدين أو منعهم الى حد ما من الإسهام التام في تنمية مجتمعاتهم وبلدانهم، فالجواب عندئذ بسيط.

ويجب علينا أن نحظر، نهائيا، وإلى الأبد، تصنيع أدوات الألم والموت هذه. وهذا هو الخيار الخلقي الوحيد حقا أمام المجتمع الدولي. وما لم يتم بذل جهد جدي في هذا الاتجاه، فإننا نكون خادعين لأنفسنا.

والمؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة اللاإنسانية، لعام ١٩٨٠، الذي سيستأنف أعماله في ١٩٩٦، سيتيح فرصة جديدة لجميع الدول الأعضاء، لأن تدلل على مستوى التزامها الفعلي بالقضاء على التهديد الذي تمثله الألغام على حياة وأطراف الرجال والنساء والأطفال في جميع أنحاء العالم. وستظل المكسيك ملتزمة بالقضاء التام على جميع أنواع الألغام.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون لتعليل التصويت أو تعليل الموقف.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/50/L.57.

وأود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار A/50/L.57 أصبحت البلدان التالية من مقدميه: أذربيجان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، لاتفيا، موزامبيق، جمهورية كوريا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/50/L.57؟

اعتمد مشروع القرار A/50/L.57 (القرار ٨٢/٥٠).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ٤٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٦